

معيقات تطبيق التخطيط الاقتصادي وأثرها على التنمية الاقتصادية

دراسة حالة السودان خلال الفترة من (1946 م _ 2016 م)

(من وجهة نظر خبراء الاقتصاد والعمل الإداري والتخطيطي في السودان)

د.صلاح محمد ابراهيم احمد أ.محمد مسعود محمد اندريس

جامعة النيل الابيض - السودان

المستخلص :

تناولت الدراسة معيقات تطبيق التخطيط الاقتصادي وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة السودان خلال الفترة من (1946 م _ 2016م) ، تمحورت مشكلة البحث في السؤال التالي : ما هي معيقات التخطيط الاقتصادي في السودان وما أثر تلك المعوقات على التنمية الاقتصادية؟ أهم ما تهدف اليه الدراسة هو معرفة اثر الازعاج الاقتصادي والمالية والمادية والإدارية في السودان على نجاح التخطيط الاقتصادي. أفترضت الدراسة أن عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية له علاقة ذات دلالة إحصائية في انحراف الخطط عن مساراتها ، و عدم الاستقرار السياسي والأمني له علاقة ذات دلالة إحصائية على البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية ، وإن ضعف القيادات الإدارية له علاقة ذات دلالة إحصائية على تنفيذ المشاريع التنموية. توصلت الدراسة الى عدد من النتائج هي : عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أدى الى انحراف الخطط عن مساراتها وذلك لأنه لا يتم وضع الخطط التنموية على أساس الموارد المتاحة ، عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤدي الى ضعف البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية وذلك بسبب عدم الاستقرار المجتمعي و الحروب الأهلية والنزاعات القبلية وأختلاف الرؤى السياسية ، إن ضعف القيادات السياسية الإدارية و التخطيطية والبيروقراطية في الإجراءات بسبب عدم الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل وعدم التخصصية المهنية والعلمية يؤدي الى ضعف تنفيذ المشاريع التنموية ، عدم وجود التكامل والترابط و عدم التنسيق بين القطاعات الاقتصادية يؤثر على عملية التخطيط وإضعاف الموارد . بناءً على هذه النتائج تقدم الدراسة التوصيات الآتية:على الدولة الاهتمام بحصر الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة والمتوقعة حتى تتمكن من ا

إستخدامها إستخداماً امثلاً، ينبغي على الدولة الاهتمام بتأهيل وتدريب القيادات العليا التخطيطية والتنفيذية ووضع القيادي المناسب في المكان المناسب حسب التخصصات العلمية والمهنية ، يجب على الدولة توفير الأمن والسلام حتى يسهم في الاستقرار المجتمعي وإيقاف الحروب والنزاعات القبلية وتوحيد الرؤى السياسية .

Abstract:

The study has dealt with the components of the economic planning and its impact on economic development – case study on during the period from (1947– 2016). The study also aims at identifying the impact of economic financial and physical conditions in Sudan on the success of economic planning, as well as the impact of political and security factors on application of sound economy, knowing the role of administrative leadership and its influence in implementation of economic development plans and programs. The study used the descriptive , statistical analytical approach .

The study found the following results :–

The lack of optimal use of economic resources has led to deviation of plans because development plans are not made on the basis of available resources .

The instability of politics and security leads to fragility of infrastructure and impedes the implementation of development projects due to social instability , civil wars and tribal conflicts.

The weakness of the leaders in administrative planning and bureaucratic procedures, due to poor training. Lack of rehabilitation, professional and scientific specialization leads to the lack of coordination between the economic sectors; which affect the planning process and waste the resources.

The study recommended the followings:

The state should take care by enumerating the material and human resources that are needed to be used optimally .It shall also pay attention to training and rehabilitation of senior planning and executive leaders as well as putting the right person in the right place, according to scientific and professional discipline . It should also provide security and peace to contribute to community stability and cessation of wars and tribal conflicts.

المقدمة:

يعتبر التخطيط الاقتصادي من اساسيات تنمية الموارد البشرية والمادية التي تحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة وانه اسلوب ونهج وخارطة لتوضيح مسار لادارة طاقات وامكانيات المجتمع وموارده الطبيعية والمادية المتاحة ان التخطيط الاقتصادي الحديث والمنهجية العلمية والوسائل التقنية هي الطريق الوحيد للدولة حتى تستطيع ان تدير اعمال تخطيطية في المستقبل وفق مايتطلبه العالم المعاصر . وهذا بالطبع يعنى زوال الحدود المكانية والزمانية مما يعنى ان مهام خبراء التخطيط ستصبح فى الوقت الراهن اكثر تعقيدا لتحويلهم من التخطيط لبيئة محلية محمية ذات انماط غالبا ما تكون متواضعة الى بيئة عالمية اكثر تطورا وتقدما .ومن هذا المنطلق يصبح التخطيط الاقتصادي ضرورة حتمية للأخذ به وإتباع نهجه على حسب اولويات وامكانيات كل دولة وتأثرها بالبيئة الدولية بكل تعقيداتها وتطورها المتسارع ،وهذا يقود الى حتمية انتهاج اساليب التخطيط الاقتصادي العلمي حتى تتمكن الدولة من مواجهة عصر العولمة .

مشكلة الدراسة:

رغم أهمية التخطيط الاقتصادي إلا ان السودان يواجه معوقات في تنفيذ خططها الاقتصادية ، و تتركز هذه المعوقات في المعوقات الاقتصادية التي تتمثل في عدم الإستخدام الامثل للموارد الاقتصادية والمالية والمادية والبشرية المتاحة اثناء تنفيذ الخطط و المعوقات السياسية والتي تتمثل في عدم الاستقرار السياسي والامني مما يؤثر على البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع و المعوقات الإدارية والتي تكمن في ضعف القيادات الادارية التي تقوم بتنفيذ برامج التخطيط الاقتصادي ويتمثل ضعف القيادة الادارية في (ضعف المؤهل العلمي - عدم وجود المؤهل الفني - غياب التدريب او عدم كفايته) الامر الذي يجعل القيادات اقل كفاءة امام تنفيذ برامج

الخطة الاقتصادية ، بالتالي تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي : ما هي معوقات التخطيط الاقتصادي في السودان وما أثر تلك المعوقات على التنمية الاقتصادية ؟ وتتفرع منه الاسئلة التالية :

- 1/ ما اثر سوء استخدام الموارد الاقتصادية والمالية والمادية والبشرية على مسارات الخطط في السودان؟
- 2/ الى اي مدي يؤثر الاستقرار السياسي والامني على البنية التحتية و تنفيذ المشاريع التنموية في السودان؟
- 3/ ما الدور الامثل الذي يجب ان تقوم به القيادات الادارية عند وضع تنفيذ الخطط الاقتصادية في السودان؟

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في معرفة دور التخطيط الاقتصادي الواقعي في السودان والميقات التي تواجه تطبيق التخطيط الاقتصادي ومدى استفادة السودان من التخطيط الاقتصادي ودور القيادة والادارة في انجاح عمليات التخطيط الاقتصادي في ظل المعوقات (الاقتصادية والسياسية و الامنية الادارية) وكيفية الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية والامكانات المتاحة في تحقيق الغايات والاهداف التنموية الكبرى.

اهداف الدراسة:

- 1- معرفة اثر الاوضاع الاقتصادية والمالية والمادية والادارية في السودان على نجاح التخطيط الاقتصادي .
- 2- معرفة اثر العوامل السياسية والامنية على تطبيق التخطيط الاقتصادي السليم .
- 3- معرفة دور الكفاءة الادارية واثرها في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية .

فروض الدراسة:

- 1/ عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية له علاقة ذات دلالة إحصائية في انحراف الخطط عن مساراتها.
- 2/ عدم الاستقرار السياسي والامني له علاقة ذات دلالة احصائية على البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية .

- 3/ إن ضعف القيادات الادارية له علاقة ذات دلالة احصائية علي تنفيذ المشاريع التنموية.

مصادر بيانات الدراسة:

مصادر اولية تتمثل في : تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة .

مصادر ثانوية تتمثل في : الكتب والمراجع والدراسات السابقة والمجلات والدوريات والتقارير ومواقع المعلومات على شبكة الانترنت .

منهج الدراسة:

. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لبيان مستوى التخطيط الاقتصادي و المنهج الاستقرائي لتحليل بيانات الدراسة الميدانية .

مجتمع و عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من خبراء التخطيط الاقتصادي والتنموي والاداري والاكاديميين في مجال العلوم الاقتصادية والادارية بالسودان .

اما عينة الدراسة فقد شملت فقط اللذين تزيد خبرتهم العملية عن (20) عام وذلك نظراً لأهمية التخطيط وارتباطه بعوامل الخبرة والكفاءة والمعاصرة وتطبيقه على مراحل زمنية امتدت لعدد من السنوات والعقود .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية : جمهورية السودان .

الحدود الزمانية : الفترة من 1946 م وحتى 2016 م.

الدراسات التطبيقية السابقة:

ابو اسامة (2003م) في دراسته بعنوان تقييم أداء القطاع الاقتصادي من البرنامج الثلاثي الأول للإستراتيجية القومية الشاملة. تناول مدي مساهمة القطاع الاقتصادي بالبرنامج الثلاثي الأول من الإستراتيجية القومية الشاملة في تحقيق أهدافه المتوقعة المنصوص عليها في وثيقة البرنامج، و كذلك معرفة المعوقات والمشاكل التي أعاقَت تحقيق تلك الأهداف. توصل إلي أن البرنامج الثلاثي الأول حوَصر بتداعيات الاختلال في مفاصل الاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بأداء القطاعين المالي والنقدي. الأمر الذي أدى إلي عدم الاستقرار في أوضاع نظام سعر الصرف، وأظهر الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي والسعر السائد في السوق الموازي. (1)

مصطفى (2012م) في دراسته بعنوان دور نظام التخطيط في التنمية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي في السودان للفترة من (1970 - 2002م)، تناول أن السودان ومنذ استقلاله بدأت فيه الحكومات الوطنية المتعاقبة الآخذة بنظام التخطيط باعتباره وسيلة فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل. توصل إلى أن التخطيط يساعد علي ترشيد استخدام الموارد ويضع الأسس التي تسهل الإشراف والرقابة في المراحل المختلفة. (9)

زروق (2015م) تناولت الدراسة موضوع أثر التخطيط الإستراتيجي علي التنمية الاقتصادية في السودان بدراسة واقع الخطة العشرية للفترة (1992-2002م). لتقييم الخطة من حيث الأهداف والأداء الكلي للاقتصاد السوداني، ومعرفة المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في السودان. هدفت الدراسة إلي معرفة العلاقة بين التضخم و مساهمة القطاع الصناعي وسعر الصرف، والعلاقة بين الاستثمار والمتغيرات (الاستهلاك، صافي التجارة الخارجية، والضرائب). تمثلت مشكلة الدراسة في هل الخطة العشرية وأهداف التنمية الاقتصادية في السودان حققت الأهداف المرجوة؟ توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن أداء الاقتصاد خلال سنوات الخطة كان ضعيفا في مجمله وذلك لغياب المنهجية الشاملة القادرة علي إزالة الخلل في التوازن الاقتصادي الكلي، وأن سياسة التحرير الاقتصادي، الخصخصة، والأهداف الطموحة الأكثر أدت إلي تفاقم مشكلة الاقتصاد السوداني. كما أن عدم تنسيق بين السياسات التي تتبعها الدولة (المالية والنقدية) وتحقيق أهداف التنمية في السودان. وقدمت الدراسة التوصيات التالية العمل علي نقل الاقتصاد السوداني إلي مرحلة الحركة المستمرة عن طريق زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي مع تغيير هياكل الإنتاج وأساليبه وزيادة الاعتماد علي القطاع الزراعي بجانب القطاع الصناعي والخدمي. الاهتمام بالدور الكبير الذي يلعبه استثمار القطاع العام مما يزيد من أهمية الدور الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، وتخفيض معدلات الضرائب تجاه الاستثمار، بالإضافة إلي إتباع سياسات ممنهجة من أجل تخفيض معدلات التضخم وإيقاف تدهور سعر الصرف (6).

يحيى (2012م) في دراسته بعنوان تقييم أهداف التنمية الاقتصادية في السودان للفترة (2003-2008م). تناول مدى مساهمة أهداف الخطة الخماسية في تحقيق أهداف التنمية المرجوة و تقليل من مشكلة الفقر. توصل إلي أنه توجد عدة مشاكل تواجه التنمية الاقتصادية في السودان. من أبرزها نقص رأس المال الناتج عن ضعف الادخار وضيق مواعينه والاعتماد علي الصادرات الأولية، والسودان غني بالموارد كالبنترول، المعادن، الغابات،

الأسماك، والحياة البرية. لكن بنياته الأساسية إما غير مجودة، منهرة، أو متخلفة وذلك بسبب نقص القدرة البشرية والمؤسسية والتي لا تمكنها من التفاعل مع مثل هذه المشاكل. توصل إلى أن أداء التنمية البشرية في السودان يتصف بالبطء الشديد وذلك لأسباب انخفاض الإنفاق علي القطاعات الاجتماعية. أيضا أن معظم البرامج والخطط التي تم وضعها وتنفيذها في الفترة ما قبل (1990م) لم تؤتي أكلها، إما نتيجة لإجراء تعديل في البرامج، أو إيقاف تنفيذها قبل الفترة المخطط لها، أو نتيجة لقصور في التنفيذ. (7)

مفهوم التخطيط الاقتصادي :

التخطيط الإقتصادي هو النهج والفكر الانساني الذي يمكن الدولة من التفكير العلمي الايجابي المنظم المرتب الذي يؤدي الى التفاعل الايجابي مع البيئة والبيئة الداخلية للدولة والمصالح الدولية والاقليمية والمحلية بما فيها من متناقضات وتفهمها وتحليلها التحليل المثالي ودراستها بما يمكنها من تحقيق اهدافها باحسن صورة ممكنة عن طريق الاستخدام الامثل للفرص والموارد المادية والبشرية المتاحة باقل التكاليف والخسائر الممكنة عبر مجموعة من المبادئ والاساليب العلمية. (8) وايضا يمكن تعريف التخطيط بشكل مبسط بكونه عملية التفكير المسبق للوصول إلى حالة مستقبلية بأفضل الطرق. يعرف أيضا بأنه الأسلوب العلمي الواعي بإدارة المجتمع وتوجيه الموارد البشرية، المادية، والمالية المتاحة فيه علي النمو الذي يساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في أقصر وقت ممكن وبأقل جهد (10). عرف التخطيط الاقتصادي علي المستوى القومي بأنه تسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع وفقا لخطة أو خطط متتابعة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمعدلات مرسومة خلال فترة زمنية من الوقت (7). كما يعرف التخطيط الاستراتيجي علي انه العملية التي تتضمن وضع مجموعة من الأهداف الممكنة التنفيذ علي ضوء مختلف العوامل.

جدوى التخطيط :

توجه الدولة بكاملها تجاه تحقيق الاهداف وايضا تحقيق التكامل والتنسيق بين كافة الوحدات التنظيمية والمستويات الادارية وتحديد الأنشطة والمهام الإدارية لانجاز الأهداف وحصر الامكانيات والموارد اللازمة لتحقيق الاهداف ومن ثم ووضع الاسس والمعايير التي على اساسها يتم متابعة الاداء وتقييم النتائج وتصحيح المسارات بما يحقق الاهداف. وبدون التخطيط يصعب تقييم كفاءة الافراد ونتاجيتهم وايضا يصعب الحكم في كفاءة استخدام الموارد والامكانيات وكذلك صعوبة تقييم مستوى الاستخدام الاقتصادي والاستثماري لهذه الامكانيات والموارد (8).

التخطيط الاقتصادي في السودان :

الخطط السابقة للاستراتيجية القومية الشاملة

يعتبر السودان من أقدم الدول العربية والإفريقية التي أتبعت مبدأ التنمية المبرمجة، وقد وضعت أول خطة خماسية في الفترة ما بين (1946 - 1951 م). جاء البرنامج الخماسي في الفترة (1951 - 1956 م)، وبعدها طبقت خطط سنوية حتى جاءت الخطة العشرية في الفترة (1962/61 - 1971/70 م) وكانت أول تجربة حقيقة للتخطيط الشامل، واستطاعت أن تبرز أهمية الانتقال من التنمية العفوية إلى التنمية المخططة، وأصبحت هذه الخطة معلما بارزا من معالم التخطيط في السودان. قبل انتهاء الخطة العشرية حدث انقلاب عسكري عن طريق الحكومة المايوية التي وضعت الخطة الخماسية للفترة (1971/70 - 1974 / 75 م) استعين فيها بخبراء سوفيت. تلتها الخطة السداسية (1976/76 - 1983 م) وهي المرحلة الأولى من خطة طويلة الأجل، في هذه الخطة انفتح الباب واسعا للإستدانة الخارجية مما أدى إلى بروز أزمة اقتصادية، أدت لتدخل البنك الدولي بتطبيق سياسات لتخفيض سعر الصرف لإنعاش الصادرات عن طريق برامج الاستثمار الثلاثي الأول، الثاني، والثالث من الفترة (1978/78 - 1981/80 م)، (1980/81 - 1983/82 م)، و (1982/82 - 1985/84 م) علي التوالي. هذه البرامج لم تعالج المشكلة الاقتصادية، لأن زيادة الصادرات كانت زيادة غير حقيقية أدت إلى مزيد من تدهور العملة السودانية ، لذلك فإن عام (77 - 1978 م) عام لا ينسى في تاريخ الاقتصاد السوداني ولأول مرة ينخفض الجنيه السوداني أمام الدولار، وتوقف برنامج الاستثمار الثلاثي بقيام انتفاضة رجب عام (1985 م). في الفترة الانتقالية استحكمت حلقات المشكلة الاقتصادية بتأثير سنوات الجفاف والتصحر واندلاع الحرب في الجنوب مرة أخرى. بعد قضاء الفترة الانتقالية جاءت الديمقراطية الثالثة فكان التوجه الاقتصادي للحكومة الديمقراطية توجهها سليماً، فبدأت بتشخيص المشكلة الاقتصادية عبر مؤتمر اقتصادي جامع، وبناءً على موجّهات ذلك المؤتمر وضعت خطة اقتصادية أسمتها البرنامج الرباعي للإنقاذ والإصلاح والتنمية في الفترة (1988/88 - 1991/91 م) ولكن هذا البرنامج لم يكتمل أيضا بانقلاب الإنقاذ ثم جاءت بعد ذلك الإستراتيجية القومية الشاملة (1992 م) (6).

الإستراتيجية القومية الشاملة:

أجيزت خطة الإستراتيجية القومية الشاملة لمدة عشر سنوات من عام (1992-2002 م) تضمنت تخطيطا اقتصاديا، واجتماعيا في كل القطاعات الإنتاجية والخدمية . قامت الإستراتيجية بصورة واضحة علي الإصلاح الاقتصادي، قوامه الأساسي تحرير الاقتصاد الوطني وتعزيز اقتصاديات السوق المرشدة وأول برنامج للإستراتيجية هو إلغاء القيود علي معاملات النقد الأجنبي، وتحرير الأنظمة السعرية من التحكم الإداري وتمكينها من عكس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، ويأتي في مقدمتها سعر الصرف وأنظمة تسعير المنتجات الزراعية والخدمات الحكومية الاقتصادية. تبنت سياسات قوي الاستثمار والإنتاج والعمالة وتدعيم سياسات تحرير العملة

الوطنية، وقفل الطريق أمام أنظمة التقييد والتحكم والمعاملات الملتوية. تدعو الإستراتيجية إلى تعويم العملة الوطنية، بحيث يرثي سعرها الواقعي بتأثير آليات السوق في نطاق سوق حر منظم ومرتب تحكمه حوافز الإنتاج وحرية المعاملات، ويلعب فيه المصرف المركزي دور المصحح لإختلالات السوق. إن أداء الاقتصاد الكلي خلال البرنامج الأول للإستراتيجية القومية في مجمله كان سالباً وذلك بغياب المنهجية الشمولية القادرة على إزالة الخلل في التوازن الاقتصادي الكلي، وتعتبر هذه المنهجية ضرورة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنبؤ المستدام. يلاحظ أن الأداء المالي في عام (1995/94م) شهد تطوراً إيجابياً في أداء الاقتصاد الكلي عندما وضعت الدولة برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي والمالي، استطاعت من خلاله تحقيق وضع القيود على التوسع النقدي، وقد ترتب على ذلك استقرار نسبي في نظام سعر الصرف، إذ تراجع معدل التضخم في نهاية عام (1995م) إلى 57 % كما ارتفع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 1.8% في عام (1995م) إلى 40% في عام (1996م). أدى ذلك إلى صعوبات في تحقيق التوازن في الحساب الخارجي والضغط على ميزان المدفوعات (5).

الإجراء الثاني الذي قامت به الإستراتيجية هو تبني سياسات قاطعة وصريحة بشأن دور القطاعات الاقتصادية المختلفة في الحياة الاقتصادية نجملها في أولاً: فسح المجال الواسع للمبادرة الخاصة والملكية الفردية في كل مجالات الحياة الاقتصادية الوطنية، ثانياً: تبني سياسات تكفل تأسيس أشكال عريضة من الملكية الخاصة، تشمل أوسع الفئات الاجتماعية في المجالات الاقتصادية الأكثر مساساً بالجماعة، والسعي لتشجيع الاستثمارات في المشروعات الإنتاجية الصغيرة المهمة والملكية التعاونية. ثالثاً: تخصيص العمليات، ويقتضي ذلك نقل مسؤولية بعض العمليات إلى القطاع الخاص، كما يتضمن نقل أعباء بعض العمليات الإنتاجية إلى ذلك القطاع. رابعاً: تخصيص الامتيازات، وذلك بابتداع أنظمة تكفل مشاركة المبادرات الخاصة في تأسيس المرافق العامة، وبناء مشروعات البنية الأساسية التي يمكن معاملتها معاملة السلع الخاصة، وتحصيل سعر خدماتها على وجه محدد من المستهلكين المعنيين (5).

مراحل الإستراتيجية القومية الشاملة:

البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي (1991/90م . 1993/92م) في السودان جاء في مناخ التحرر الاقتصادي الذي أعلنته الدولة في (1992/2/2م) حدد البرنامج الوسائل العامة في التركيز بصورة كبيرة وأساسية على التنمية الزراعية، تحرير الصادر وتقديم الدعم اللازم له، وتوفير موارد داخلية وخارجية حقيقية للمساعدة في

تحقيق أهداف البرنامج وإزالة كل العقبات الإدارية والقانونية أمام رجال الأعمال والمستثمرين. لم يتبع هذا البرنامج نهج التنمية التي سبقته أو عاقبته والمتعارف عليها دولي ابتداءً من الأهداف العامة والتفصيلية وتحديد الفترة الزمنية أو مدي زمني لتنفيذ مكونات البرنامج، وإعتمادات التنفيذ المالية ومراحل التنفيذ وذلك تعتبر أن ما جاء في هذا البرنامج الثلاثي عبارة عن موجّهات عامة.

البرنامج الثلاثي الأول للإستراتيجية القومية الشاملة (1994/93م-1996/95م):

كانت أهدافه زيادة الدخل القومي، رفع مستوى معيشة المواطن، تحسين الخدمات الأساسية في التنمية البشرية، تحقيق عدالة توزيع الدخل، نشر وتوسيع مجالات التكافل والعمل الخيري والإنشائي، دعم الحكم الاتحادي وتحقيق التكافل الإنمائي بين الولايات، المحافظة على البيئة وترقيتها، ودعم البحث العلمي وتطوير أساليبه. جاء من أوليات البرنامج متضمنة في زيادة الإنتاج وإنتاجية القطاع الزراعي وزيادة عمليات استكشاف واستغلال البترول والمعادن، ولتوسع في مشروعات التصنيع الزراعي، وتأهيل المشروعات الصناعية والمناطق الصناعية، إكمال المشروعات الجارية، وتأمين الاكتفاء الذاتي من الحبوب والسلع.

البرنامج الثلاثي الثاني للأعوام (1996-1998م):

تحقيق العدالة الاجتماعية، تخفيض معدلات التضخم بما يقل عن 10 % في نهاية البرنامج، تحقيق معدلات النمو السنوي في حدود 10 % في المتوسط زيادة الموارد الأجنبية بما يوازي أهداف الإستراتيجية، الاهتمام بقطاع الصادر والعاملين بالخارج علي حشد مواردهم لخدمة التنمية وجذب الاستثمارات واستمرار الإصلاح الضريبي، الاهتمام بتوسيع التعليم المهني والحرفي، زيادة إيرادات الدولة لتصل 20% من إجمالي الناتج المحلي عند نهاية البرنامج، خفض الإنفاق الحكومي بما يتعدى 10% من إجمالي الناتج المحلي عند نهاية البرنامج، إعطاء الأولوية لمشروعات الطاقة، الاهتمام بمشروعات النقل والبنيات الأساسية، رفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، توضيح البيانات الواردة في البرنامج الثلاثي الثاني أن تنفيذ أهداف كل القطاعات الاقتصادية تقريباً اعتمدت علي جهود القطاع الخاص ممثلاً في نسبة الاستثمارات التي سيقوم بها كل قطاع خلال سنوات البرنامج الثلاثة.

البرنامج الثلاثي الثالث (1999-2002م):

يغطي أربعة سنوات ليكمل السنوات العشر المحددة بواسطة الإستراتيجية الشاملة لقد تضمنت أهداف البرنامج ومنها، زيادة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الحالية إلي حوالي 11.8 مليار جنية، أن ينمو قطاع الخدمات بمعدل يصل 90.4 % خلال سنوات البرنامج، أن ينمو قطاع الخدمات بمعدل نمو صناعي بمتوسط 10.6 %

خلال سنوات البرنامج، أن ينمو قطاع الخدمات بمعدل نمو ثابت 4.1 % خلال سنوات البرنامج، وتحقيق معدل ادخار كلي يصل في المتوسط 18.1 % خلال فترة البرنامج(6).

الدراسة الميدانية

أولاً: تصميم استمارة الدراسة:

من أجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذا البحث قام الباحثان بتصميم استبانته (المعرفة معوقات تطبيق التخطيط الاقتصادي في السودان واثرها علي التنمية الاقتصادية)، والإستبانة هي من الوسائل المعروفة لجمع المعلومات الميدانية وتتميز بإمكانية جمع المعلومات من مفردات متعددة من عينة الدراسة ويتم تحليلها للوصول للنتائج المحددة.

ولقد اتبع الباحثان خلال عملية بناء أداة الدراسة الخطوات التالية:

1.الرجوع إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والإطلاع على ما كتب عن معوقات التخطيط الاقتصادي في السودان من الدراسات السابقة.

2.قام الباحثان بعرض أداة البحث بصورتها الأولية على بعض خبراء العمل التخطيطي في السودان (اكاديمين وتنفيذيين ودستوريين) للاستفادة من خبراتهم وتجاربهم كمحكمين حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على الأداة من حيث مدى اتساق الفقرات مع فروض البحث وفي ضوء ملاحظاتهم تم اجراء التعديلات حتى اصبح الاستبيان بمحتواه النهائي .

تم توزيع (50) استبانة على عينة ميسرة من الإداريين ، والموظفين ، والفنيين، والأكاديميين ، استردت الـ(50) استبانة بنسبة 100% .

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد العينة وهي : المستوى التعليمي ، نوع العمل .

القسم الثاني: يحتوى على عدد (12) عبارة موزعة على النحو التالي:

جدول (1) توزيع عبارات الاستبانة:

الرقم	الفرضيات	عدد العبارات
1	عدم الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية له علاقة ذات دلالة إحصائية في إنحراف الخطط عن مساراتها .	4
2	عدم الإستقرار السياسي والامني له علاقة ذات دلالة إحصائية على البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية	4
3	إن ضعف القيادات الإدارية له علاقة ذات دلالة إحصائية على تنفيذ المشاريع التنموية.	4
	الإجمالي	12

المصدر : إعداد الباحثان 2017م

وقد طلب من أفراد عينة البحث أن يحددوا إجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة ،أوافق، محايد ،لا أوافق ، لا أوافق إطلاقاً) ولقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات البحث. كما تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الإحصائي وذلك على النحو التالي:

الجدول (2) يوضح الأوزان والأوساط المرجحة لخيارات إجابات أفراد العينة.

الخيار	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79 - 1	59.2 - 1.8	3.39 - 2.6	4.19 - 3.4	5 - 4.2

المصدر : إعداد الباحثان 2017م

ثانياً "تقييم أدوات القياس:

(1). **اختبارات صدق محتوى المقياس :** تم إجراء اختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم وصلاحية أسئلته من حيث الصياغة والوضوح والتي قد ترجع إما إلى اختلاف المعاني وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة إلى أخرى حيث قام الباحثان بعرض الاستبانة على عدد (4) من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة ، لتحليل مضامين عبارات المقاييس ولتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس ثم قبول وتعديل بعض العبارات ، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي افترضت عليه، فيما أشار العدد الآخر من المحكمين أن الاستبانة بشكلها الحالي مستوفية لشروط الدراسة.

(2). **اختبارات الثبات (درجة مصداقية البيانات):** يقصد بثبات المقاييس درجة خلو المقاييس من الأخطاء أي درجة الاتساق الداخلي بين العبارات المختلفة والتي تقيس متغير ما ، والثبات يعنى الاستقرار أي الحصول على نفس القيم عند إعادة استخدام أداة القياس وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة المقياس . وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه. لاختبار مدى توافر الثبات بين الإجابات على الأسئلة استعمل الباحثان طريقة معامل الفا كرونباخ

جدول (3) نتائج اختبار الفا كرونباخ لعبارات فرضيات الدراسة :

الرقم	الفرضية	عدد العبارات	معامل الثبات
1	عدم الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية له علاقة ذات دلالة إحصائية في إنحراف الخطط عن مساراتها .	4	61%
2	عدم الاستقرار السياسي والأمني له علاقة ذات دلالة إحصائية على البنية	4	60%

		التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية	
3	4	إن ضعف القيادات الإدارية له علاقة ذات دلالة إحصائية على تنفيذ المشاريع التنموية.	65%

المصدر : إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية في تحليل بيانات البحث الميدانية:

(1). الأساليب الإحصائية الوصفية: تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام للحصول على قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه وقد تضمنت الأساليب التوزيع التكراري لإجابات الوحدات المبحوثة .

(2). الوسط الحسابي: تم استخدام مقياس الوسط الحسابي ليعكس متوسط إجابات عبارات الدراسة حيث تم إعطاء الوزن 5 لعبارة أوافق بشدة والوزن 4 لعبارة أوافق والوزن 3 لعبارة محايد والوزن 2 لعبارة لا أوافق والوزن 1 لعبارة لا أوافق بشدة.

(3). الانحراف المعياري: تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات الوحدات المبحوثة ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبانة.

(4). استخدام اختبار (كاي تربيع) : وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك انه إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض البحث) صحيحاً . أما إذا كانت قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية اكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل (فرض) البحث غير صحيح.

(6). اختبار ألفا كرنباخ:

وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداة ، وبعد المقياس جيداً وملائماً إذا زادت قيمة معامل ألفا كرونباخ عن (60%) .

رابعاً: تحليل بيانات البحث الميدانية
التوزيع التكراري للمعلومات الشخصية :

جدول (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة البحث وفقاً للمستوى التعليمي

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
26	13	جامعي
74	37	فوق الجامعي
-	-	اخرى
100	50	المجموع

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (5) أن 26% من أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي جامعي ، 74% فوق الجامعي ، وهذه النسبة العالية (74%) من المؤهل فوق الجامعي تدل على افراد العينة موضع الدراسة بالمؤهلين أكاديمياً .
5. توزيع أفراد العينة حسب نوع العمل

جدول (5) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً لنوع العمل

النسبة	التكرار	نوع العمل
20	10	إداري
20	10	تنفيذي
26	13	ادارة عليا
34	17	اخرى
100	50	المجموع

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

% تنفيذيين ، 26% ادارة عليا ، 34% 20% من أفراد عينة الدراسة إداريين ، 20% يتضح من الجدول (6) أن
اخرى .

التوزيع التكراري لعبارات الفرضيات :

جدول (6) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الأولى : عدم الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية له علاقة ذات دلالة احصائية في انحراف الخطط عن مساراتها

العبرة	المقياس	اوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لا أوافق
6. يتم وضع الخطط التنموية بالسودان على اساس الموارد المتاحة .	التكرار	11	11	1	11	16
	النسبة	22	22	2	22	32
7. عدم الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل من اكبر معيقات التخطيط بالسودان .	التكرار	38	10	1	-	1
	النسبة	76	20	2	-	2
8. عدم الاستخدام الامثل للتمويل يؤدي الى اعاقه الخطط وتعطيل مشروعات التنمية	التكرار	29	20	1	-	-
	النسبة	58	40	2	-	-
9. عدم وجود التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية يؤثر على عملية التخطيط وإضعاف الموارد .	التكرار	29	15	5	1	-
	النسبة	58	30	10	2	-

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (7) ما يلي :

4. أعلى نسبة من أفراد العينة لا يوافقون على أن وضع الخطط التنموية بالسودان يتم على اساس الموارد المتاحة بلغت (54)% ،والذين يوافقون على ذلك بلغت نسبتهم (44)% أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2)%.

5. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن عدم الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل من اكبر معوقات التخطيط بالسودان بلغت (96)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (2)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2)% .

6. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن عدم الاستخدام الأمثل للتمويل يؤدي الى اعاقه الخطط وتعطيل مشروعات التنمية بلغت (98)% ، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2)%.

7. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن عدم وجود التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية يؤثر على عملية التخطيط وإضعاف الموارد بلغت (88)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (2)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10)% .

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى : عدم الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية له علاقة ذات دلالة احصائية في انحراف الخطط عن مساراتها

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	النتيجة
1. يتم وضع الخطط التنموية بالسودان على اساس الموارد المتاحة .	2.8	1.6	56%	لا أوافق
2. عدم الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل من اكبر معوقات التخطيط بالسودان .	4.7	.71	94%	أوافق بشدة
3. عدم الاستخدام الامثل للتمويل يؤدي الى اعاقه الخطط وتعطيل مشروعات التنمية	4.6	.54	92%	أوافق بشدة
4. عدم وجود التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية يؤثر على عملية التخطيط وإضعاف الموارد .	4.4	.76	88%	أوافق
المتوسط	4.08	0.79	81%	أوافق

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (7) ما يلي :

3. أهم عبارة من عبارات الفرضية هي العبارة (عدم الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل من اكبر معوقات التخطيط بالسودان) بأهمية نسبية بلغت 94% ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.7) وبانحراف معياري (0.71) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (يتم وضع الخطط التنموية بالسودان على اساس الموارد المتاحة) بأهمية نسبية بلغت 56% حيث بلغ متوسط العبارة (2.8) بانحراف معياري (1.6)

4. كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.08) وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الاولى، بانحراف معياري (0.79) ، مما يشير إلى تجانس إجابات المستطلعين تجاه هذه العبارات.

جدول (8) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثانية: عدم الاستقرار السياسي والامن له علاقة ذات دلالة احصائية على البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية

العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
3. عدم الاستقرار المجتمعي والامني والسياسي يؤثر على عملية اعداد الخطط .	التكرار	35	11	2	1	1
	النسبة	70	22	4	2	2
2. الحروب الاهلية والنزاعات القبلية من اكبر معوقات تنفيذ التخطيط	التكرار	37	8	4	1	-
	النسبة	74	16	8	2	-
3. اختلاف الرؤى السياسية يعتبر عائق رئيسي لعمليات التخطيط وتنفيذ الخطط	التكرار	27	12	1	8	2
	النسبة	54	24	2	16	4
4. عدم التنسيق والترابط بين المستويات التنفيذية ادى الى انحراف الخطط عن مساراتها .	التكرار	28	15	5	2	-
	النسبة	56	30	10	4	-

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (8) ما يلي :

5. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن عدم الاستقرار المجتمعي والامني والسياسي يؤثر على عملية اعداد الخطط بلغت (92)% ، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4)% ، والذين لا يوافقون على ذلك فقد بلغت نسبتهم (4)% .
6. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن الحروب الاهلية والنزاعات القبلية من اكبر معوقات تنفيذ التخطيط بلغت (90)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (2)% ، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8)% .
7. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن اختلاف الرؤى السياسية يعتبر عائق رئيسي لعمليات التخطيط وتنفيذ الخطط بلغت (78)% ، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2)% ، والذين لا يوافقون على ذلك فقد بلغت نسبتهم (20)% .
8. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن عدم التنسيق والترابط بين المستويات التنفيذية ادى الى انحراف الخطط عن مساراتها بلغت (86)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (4)% ، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10)% .

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية: عدم الاستقرار السياسي والامني له علاقة ذات دلالة احصائية على البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	النتيجة
1.عدم الإستقرار المجتمعي والامني والسياسي يؤثر على عملية إعداد الخطط .	4.5	.83	90%	أوافق بشدة
2.الحروب الأهلية والنزاعات القبلية من اكبر معوقات تنفيذ التخطيط	4.6	.72	92%	أوافق بشدة
3.إختلاف الرؤى السياسية يعتبر عائق رئيسي لعمليات التخطيط وتنفيذ الخطط	4.08	1.25	81%	أوافق
4.عدم التنسيق والترابط بين المستويات التنفيذية ادى الى إنحراف الخطط عن مساراتها	4.4	.83	88%	أوافق
المتوسط العام	4.4	0.78	88%	أوافق

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (9) ما يلي

1.جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الثانية (عدم الإستقرار السياسي والامني يؤثر على البنية التحتية وإيقاف تنفيذ المشاريع التنموية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن الفرضية الثانية وذلك بنسبة 88% .

4. أهم عبارة من عبارات الفرضية هي العبارة (الحروب الاهلية والنزاعات القبلية من اكبر معوقات تنفيذ التخطيط) بأهمية نسبية بلغت 92% ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.6) وبانحراف معياري (0.72) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (إختلاف الرؤى السياسية يعتبر عائق رئيسي لعمليات التخطيط وتنفيذ الخطط) بأهمية نسبية بلغت 81% حيث بلغ متوسط العبارة (4.08) بانحراف معياري (1.25)

5. كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.4) وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثانية، بانحراف معياري (0.78) ، مما يشير إلى تجانس إجابات المستطلعين تجاه هذه العبارات.

جدول (10) التوزيع التكراري لعبارات الفرضية الثالثة : ان ضعف القيادات الإدارية له علاقة ذات دلالة احصائية علي تنفيذ المشاريع التنموية.

العبارة	المقياس	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا بشدة أوافق
6. ضعف القيادة التخطيطية يؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية .	التكرار	33	15	-	1	1
	النسبة	66	20	-	2	2
7. غياب الكادر البشري الكفء يؤثر على العمل التخطيطي ويبدد الموارد .	التكرار	34	12	2	2	-
	النسبة	68	24	4	4	-
8. عدم التخصصية المهنية والعلمية لدى القيادات المخططة والمنفذة يؤدي الى إعاقة التخطيط والتنمية .	التكرار	32	10	7	1	-
	النسبة	64	20	14	2	-
9. البيروقراطية و وتعقيد الإجراءات يؤدي الى ضعف اتخاذ القرار التخطيطي .	التكرار	28	13	7	2	-
	النسبة	56	26	14	4	-

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م .

يتضح من الجدول (10) ما يلي :

6. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن الإدارة على ان ضعف القيادة التخطيطية يؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية بلغت (86)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (4)%.

7. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن غياب الكادر البشري الكفء يؤثر على العمل التخطيطي ويبدد الموارد بلغت (92)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4)%.

8. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن عدم التخصصية المهنية والعلمية لدى القيادات المخططة والمنفذة يؤدي الى إعاقة التخطيط والتنمية بلغت (84)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (2)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14)%.

9. أعلى نسبة من أفراد العينة يوافقون على أن البيروقراطية و وتعقيد الإجراءات يؤدي الى ضعف اتخاذ القرار التخطيطي بلغت (82)% ، بينما نسبة غير الموافقين على ذلك (4)%، أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14)%

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثالثة : ان ضعف القيادات الإدارية له علاقة ذات دلالة إحصائية علي تنفيذ المشاريع التنموية.

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	النتيجة
1. ضعف القيادة التخطيطية يؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية .	4.56	.78	91%	أوافق بشدة
2. غياب الكادر البشري الكفوء يؤثر على العمل التخطيطي ويبدد الموارد .	4.56	.76	91%	أوافق بشدة
3. عدم التخصصية المهنية والعلمية لدى القيادات المخططة والمنفذة يؤدي الى إعاقة التخطيط والتنمية .	4.46	.81	89%	أوافق
4. البيروقراطية و وتعقيد الاجراءات يؤدي الى ضعف اتخاذ القرار التخطيطي .	4.34	.87	87%	أوافق
المتوسط	4.51	.80	90%	أوافق

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (11) ما يلي :

3. جميع العبارات التي تعبر عن الفرضية الثالثة (ان كفاءة القيادات الادارية التي تقوم باعداد وتنفيذ التخطيط الاقتصادي لها اثر على قيام المشاريع التنموية) يزيد متوسطها عن الوسط المعياري (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على كل العبارات التي تعبر عن الفرضية .

4. أهم عبارة من عبارات الفرضية هي العبارة (غياب الكادر البشري الكفوء يؤثر على العمل التخطيطي ويبدد الموارد) بأهمية نسبية بلغت 91% ، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.56) وبانحراف معياري (.76) وأقل عبارة من حيث الموافقة هي العبارة (البيروقراطية و وتعقيد الاجراءات يؤدي الى ضعف اتخاذ القرار التخطيطي) بأهمية نسبية بلغت 87% حيث بلغ متوسط العبارة (4.34) بانحراف معياري (.87) .

5. كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.51) وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة ، بانحراف معياري (.80) ، مما يشير إلى تجانس إجابات المستطلعين تجاه هذه العبارات.

خامساً : اختبار الفرضيات

جدول (12) اختبار عبارات الفرضية الأولى : عدم الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية له علاقة ذات دلالة احصائية في انحراف الخطط عن مساراتها

العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدالة الإحصائية	التفسير
5. يتم وضع الخطط التنموية بالسودان على اساس الموارد المتاحة .	12.0	4	0.017	دالة
6. عدم الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل من اكبر معوقات التخطيط بالسودان .	73.6	3	0.000	دالة
7. عدم الاستخدام الامثل للتمويل يؤدي الى اعاقه الخطط وتعطيل مشروعات التنمية	24.5	2	0.000	دالة
8. عدم وجود التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية يؤثر على عملية التخطيط وإضعاف الموارد .	37.3	3	0.000	دالة

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (12) ما يلي

6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (12.0) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.017) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ،على ان وضع الخطط التنموية بالسودان يتم على اساس الموارد المتاحة .

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (73.6) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ،على عدم الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل من اكبر معوقات التخطيط بالسودان .

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (24.5) عند درجات حرية (2) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، على أن عدم الاستخدام الامثل للتمويل يؤدي الى اعاقه الخطط وتعطيل مشروعات التنمية .

9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (37.3) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، على أن عدم وجود التكامل والترابط بين القطاعات الاقتصادية يؤثر على عملية التخطيط وإضعاف الموارد .

جدول (13) اختبار عبارات الفرضية الثانية: عدم الاستقرار السياسي والامني له علاقة ذات دلالة احصائية على البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية

العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
1. عدم الاستقرار المجتمعي والامني والسياسي يؤثر على عملية اعداد الخطط .	85.2	4	0.00	دالة
2. الحروب الاهلية والنزاعات القبلية من اكبر معوقات تنفيذ التخطيط	66.0	3	0.00	دالة
3. اختلاف الرؤى السياسية يعتبر عائق رئيسي لعمليات التخطيط وتنفيذ الخطط	44.2	4	0.00	دالة
4. عدم التنسيق والترابط بين المستويات التنفيذية ادى الى انحراف الخطط عن مساراتها	33.0	3	0.00	دالة

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (13) ما يلي:

5. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (85.2) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.00) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، عدم الاستقرار المجتمعي والامني والسياسي يؤثر على عملية اعداد الخطط .

6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (66.0) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.00) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، على ان الحروب الاهلية والنزاعات القبلية من اكبر معوقات تنفيذ التخطيط

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (44.2) عند درجات حرية (4) ومستوى دلالة (0.00) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة على ان اختلاف الرؤى السياسية يعتبر عائق رئيسي لعمليات التخطيط وتنفيذ الخطط .

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (33.0) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.00) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، على أن عدم التنسيق والترابط بين المستويات التنفيذية أدى الى انحراف الخطط عن مساراتها

جدول (14) اختبار عبارات الفرضية الثالثة : ان ضعف القيادات الادارية له علاقة ذات دلالة احصائية علي تنفيذ المشاريع التنموية .

العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	التفسير
5. ضعف القيادة التخطيطية يؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية .	55.3	3	0.00	دالة
6. غياب الكادر البشري الكفوء يؤثر على العمل التخطيطي ويبدد الموارد .	54.6	3	0.00	دالة
7. عدم التخصصية المهنية والعلمية لدى القيادات المخططة والمنفذة يؤدي الى اعاقه التخطيط والتنمية .	43.9	3	0.00	دالة
8. البيروقراطية و وتعقيد الاجراءات يؤدي الى ضعف اتخاذ القرار التخطيطي .	30.4	3	0.00	دالة

المصدر : إعداد الباحثان من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول (14) ما يلي :

6. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الأولى (55.3) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.00) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، على أن ضعف القيادة التخطيطية يؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية .

7. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثانية (54.6) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.00) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، على أن غياب الكادر البشري الكفوء يؤثر على العمل التخطيطي ويبدد الموارد .

8. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الثالثة (43.9) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.00) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، على أن عدم التخصصية المهنية والعلمية لدى القيادات المخططة والمنفذة يؤدي الى اعاقه التخطيط والتنمية .

9. بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة للعبارة الرابعة (30.4) عند درجات حرية (3) ومستوى دلالة (0.00) وهي أقل من (5%) ، وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ، على أن البيروقراطية و تعقيد الاجراءات يؤدي الى ضعف اتخاذ القرار التخطيطي .

النتائج :

من أهم المعوقات التي يمكن أن تؤثر على التخطيط ومستقبله، وهي تمثل عدم وجود ثقافة التخطيط في المجتمع وبالإضافة إلى أن الميزانية دائماً لا تتوافق مع مشروعات الخطط وعدم وجود شراكة بين المجتمع والحكومة في وضع وتنفيذ الخطط وأن إدارات التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات تعاني الإهمال والافتقار إلى التخصصية في مجال التخطيط الاستراتيجي وعدم وجود قوانين وتشريعات تلزم الحكومة بتنفيذ مشروعات الخطة، ولذلك لابد من الضرورة معالجة تلك الإشكاليات من أجل تحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي (أوبكر حسين عبد الرحمن حمزة)

- 1/ عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أدبالي انحراف الخطط عن مساراتها وذلك لأنه لا يتم وضع الخطط التنموية على اساس الموارد المتاحة
- 2/ عدم الاستقرار السياسي والامني يؤدي الى ضعف البنية التحتية و إيقاف تنفيذ المشاريع التنموية وذلك بسبب عدم الاستقرار المجتمعي و الحروب الاهلية والنزاعات القبلية و اختلاف الرؤى السياسية
- 3/ ان ضعف القيادات السياسية الادارية و التخطيطية والبيروقراطية في الاجراءات بسبب عدم الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل وعدم التخصصية المهنية والعلمية يؤدي الى ضعف تنفيذ المشاريع التنموية
- 4/ عدم وجود التكامل والترابط و عدم التنسيق بين القطاعات الاقتصادية يؤثر على عملية التخطيط وإضعاف الموارد .

التوصيات :

- 1/ على الدولة الاهتمام بحصر الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة والمتوقعة حتى تتمكن من استخدامها استخداماً امثلاً .
- 2/ ينبغي على الدولة الاهتمام بتأهيل وتدريب القيادات العليا التخطيطية والتنفيذية ووضع القيادي المناسب في المكان المناسب حسب التخصصات العلمية والمهنية .
- 3/ يجب على الدولة توفير الامن والسلام حتى يسهم في الاستقرار المجتمعي وايقاف الحروب والنزاعات القبلية وتوحيد الرؤى السياسة .
- 4/ الخطط الموجودة حالياً لا بأس بها المطلوب التوافق السياسي عليها وتنفيذها على أرض الواقع وإعداد التقارير اللازمة عبر مجالس التخطيط في المركز والولايات التي توضح مسار تنفيذ الخطط والتحديات الماثلة .

المصادر والمراجع :

- 1/ أبو أسامة عبد الله محمد تكتوكتقييم أداء القطاع الاقتصادي بالبرنامج الثلاثي الأول للإستراتيجية القومية الشاملة . بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التخطيط التنموي، جامعة الخرطوم، السودان(2003م) .
- 2/ أبوبكر حسين عبد الرحمن حمزة مقال بعنوان التخطيط الاستراتيجي واشكالية التنفيذ ،الانترنت ، مركز الخدمات الاعلامية ، السودان بتاريخ 27/ يونيو 2015م .
- 3/ إسماعيل محمد يحيى دراسة غير منشورة بعنوان تقييم أهداف التنمية الاقتصادية في السودان للفترة (2003-2008م). لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان (2012م).
- 4/ عبد الوهاب عثمان ، منهجية الإصلاح الاقتصادي. السودان . الخرطوم . شركة مطابع السودان المحدودة (2001م) .
- 5/ عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني. السودان . الخرطوم . دار جامعة القرآن الكريم (1981م) .
- 6/ علي الحسن محمد نور زروق أثر التخطيط الاستراتيجي علي التنمية الاقتصادية في السودان ، مجلة جامعة بخت الرضا العدد الخامس عشر(2015م) .
- 7/ عمر حسين ، التخطيط الاقتصادي. مصر . القاهرة . دار الكتب الجامعية(1967م) .
- 8/ محمد حسين ابوصالح، التخطيط الاستراتيجي _ الخرطوم (2006) .
- 9/ مصطفى بخيت إبراهيم خليل دور نظام التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان للفترة (1970-2002م)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان(2012م) .
- 10/ مدوكي مصطفى مدوكي ، عموميات حول التخطيط. ورشه عمل. جامعة محمد الخامس . المغرب(2013م) .